

اقتصاد

ورش في المنازل تزور كابلات
«حوش بلاس» الحكومية.. الشركة
تشتكي و«التموين» تتابع!

الوطن

يبدو أن ظاهرة تزوير الماركات والتلاعب بالمواصفات أخذت بالتوسع في الأسواق، وهو مؤشر واضح على غياب الرقابة والمتابعة للأسواق، ومناسبة الحديث هنا تزوير منتجات الشركة العامة للكابلات الكهربائية بدمشق حوش بلاس، والتي تظهر أكثر في تزوير الأسلاك الكهربائية العدة للاستخدامات المنزلية.

عدد من المواطنين اشتكوا لـ«الوطن» تعرضهم لحالات غش وتزوير لهذه الماركة التي تمثل منتجاً حكومياً له سمعته، والذي يزيد الأمر خطورة هو تسبب هذه الحالات من الغش والتلاعب بالمواصفات للعديد من الحرائق والمسائل الكهربائية بسبب عدم قدرة الأسلاك الكهربائية نقل الحمولات الكهربائية، وحدثت المشاكل والأخطار الكهربائية، ويبدو أن أعراض الخطر الناجم عن هذه الأسلاك المزورة يرتفع مع موجات البرد وزيادة الحمولات على هذه الأسلاك مع تشغيل السخانات والمدافئ الكهربائية.

وفي مراجعة مدير عام شركة كابلات دمشق عبد القادر القدور، بين لـ«الوطن» أن هذه المشكلة تهدد عمل الشركة وتسيء لمنتج القطع العام الذي حافظت عليه الحكومة طوال السنوات السابقة رغم كل الصعوبات التي تعرضت لها المنشأة، وأن ماركة حوش بلاس استطاعت حجز حصة سوقية واسعة في السوق المحلية، لكن ما يحدث من حالات التزوير وتقليد المنتج وعرضه في الأسواق على أنه منتج حوش بلاس يتسبب بخسارة مباشرة للشركة والمواطن بأن واحد، وأنه مع تزايد هذه الظاهرة مؤخراً باتت الشركة تشعر بالقلق بسبب حجم الإساءة لمنتج وسمعة الشركة.

وعن الإجراءات التي تعمل عليها الشركة بين المدير العام أن هناك حالة رقابة دائمة للسوق وسيراً مستمراً لمعرفة حالة السوق وسمعة المنتج، ويتم التواصل دوماً مع الجهات المعنية، كاشفاً عن ضبط عدة حالات لمنتج مزور في السوق، وتم إجراء الاختبارات لها، وأنه على سبيل المثال فإن الأسلاك التي تم ضبطها لدى أحد الباعة في السوق على أنها ماركة حوش بلاس هي من سماكة ٤ ملم ونتيجة الفحص تبين أن السماكة الفعلية لها لا تتعدى ٢,٩ ملم، وهو منتج مخالف بدرجة كبيرة وبياع في السوق على أنه ماركة حوش بلاس وهو طبعاً مزور ويتم العمل حالياً على التواصل مع التجارة الداخلية لمتابعة الموضوع لدى البائع الذي عرض هذه البضاعة.

وفي متابعة للموضوع اتصلت «الوطن» مع معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب الذي بين أن هناك شكوى أحيلت له من شركة الكابلات بهذا الخصوص وأنه تم التعميم على مديريات التجارة الداخلية في المحافظات وخاصة ريف دمشق لمتابعة الموضوع في الأسواق، مبيناً أن عقوبة التزوير في مثل هذه الحالات تصل لغرامة مالية ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ ألف ليرة وحبس لمدة ٣ أشهر، لكن يضاف لذلك أن ماركة حوش بلاس هي ماركة محمية ومسجلة لدى مديرية الحماية في وزارة التجارة الداخلية، وهنا يتحمل المزور قيم العطل والضرر الذي تسبب به للشركة صاحبة المنتج الأصلي إضافة لأحقية الشركة المنتجة برفع دعوى قضائية أمام المحكمة المختصة ومخاصمة المزور واتخاذ عقوبات رادعة بحق.

كما أوضح شعيب أنه تم القيام بحملة على الورشات المنتجة لهذه الماركات المزورة قبل فترة، وتبين أن الكثير من هذه الورش تكون منزلية وتقتصر على تأمين آلة وبعض معدات التزوير المطلوبة لإنتاج أسلاك كهربائية تحمل ماركة حوش بلاس وأنه سيتم متابعة هذه الحملة والعمل على ضرب هذه الورش أينما وجدت والتعامل معها وفق أشد الإجراءات المعمول بها لدى الوزارة.

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف الصناعي عمر سيدي لـ«الوطن» عن تسديد ٣ مليارات ليرة من الحكومة ليصبح رأسمال المصرف المسدد ٥ مليارات ليرة بدلاً من مليار ليرة، وذلك من أصل رأسمال المصرف الإجمالي ١٠ مليارات ليرة. ورأى سيدي أن هذه الخطوة تعد إنجازاً مهماً تمكن المصرف من تلبية احتياجات التمويل للمشروعات الصناعية، وخاصة المتضررة التي تحظى بمعاملة تمييزية من ناحية القروض والتسهيلات الائتمانية.. وغيرها، مبيناً أن تسديد جزء من رأسمال المصرف يؤدي إلى تحسن الكثير من المؤشرات، وأهمها كفاية رأس المال، والحد الأقصى الممكن منحه للمتعامل أو مجموعة، حيث كان الحد الأقصى الممكن منحه لا يتجاوز ٢٥٠ مليون ليرة على حين أصبح الآن بحدود مليار ليرة، كما أنه يسهم في زيادة الأموال الجاهزة لدى المصرف ويعكس إيجاباً على نسبة التوظيفات إلى مصادر التمويل. ورأى أن دعم رأسمال المصرف يأتي في إطار سعي الحكومة إلى تنفيذ رؤيتها لمرحلة ما بعد الحرب وتسريع عجلة

الإنتاج والنهوض بالصناعة، لكونها ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية بشكل عام، ولأن عملية إعادة دوران الإنتاج لا يمكن أن تتم دون تمويل من المصارف، لكونها من أهم مصادر التمويل للصناعيين.

وبين سيدي أن هناك عدداً كبيراً من طلبات التمويل لدى المصرف يتم العمل على حقها ودراستها بحسب أهميتها، وذلك وفقاً للأولويات الحكومية في منح التمويل، موضحاً أن المصرف يتجه لتفعيل القروض التنموية طويلة الأجل لتمويل



قطاع الأعمال وأصحاب المهن العلمية، وأنه على التوازي يتم والعمل على التنسيق مع الحرفيين لمعرفة احتياجاتهم التمويلية وكيفية تلبية ذلك لدعم مشروعاتهم والاستمرار فيها، وخاصة أن الحكومة تعول على دعم الحرفيين لما لهم

سيدي لـ«الوطن»: يساعد في منح التمويلات ويحسن مؤشرات المصرف الحكومة تسدد ٣ مليارات ليرة لـ«الصناعي» ليصبح رأسماله ٥ مليارات

من دورهم في توفير العديد من المنتجات المحلية وسد احتياجات السوق المحلية منها وإمكانية تصدير الفائض. والتعاملات المصرفية ومختلف الأنشطة الواردة من مجلس النقد والتسليف، بما يضمن أموال المصرف ويسمح بمنح التسهيلات، وبما يحقق متطلبات المرحلة المقبلة وخاصة مشروعات إعادة الإعمار والتأهيل التي طالت الكثير من المنشآت الاقتصادية والصناعية.

كما أشار إلى أن المصرف يعمل على إعادة تأهيل وصيانة العديد من فروعه والمكاتب الخالصة للمصرف التي تعرضت للضرر خلال السنوات السابقة، وذلك ضمن رؤية المصرف للتوسع بمنافذ عمله وتحسين الخدمات التي يقدمها وخاصة لدى المدن الصناعية في كل من مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب وحسباً في حمص ومدينة عدرا الصناعية في ريف دمشق ويتم بحث آليات توفير التمويل لتنفيذ هذه الفروع ووضعها بالخدمة لتلبية احتياجات الصناعيين في هذه المدن وتسهيل حركة الإيداع والسحوبات لهم إضافة إلى تقديم العديد من الخدمات.

«الكهرباء»: توفير ٥,٤ مليارات ليرة في الصيانات المنفذة بخبرات وطنية

ضبط ٢٠ ألف «حرامي» كهرباء خلال ٢٠١٨

الوطن

وسط استمرار حالة التقنين الكهربائي هذا الشتاء، كشفت وزارة الكهرباء عن توفير ٥,٤ مليارات ليرة سورية خلال العام الفائت (٢٠١٨) نتيجة إعادة تأهيل مجموعات التوليد المتوقفة والتغلب على العقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على سورية، عبر الاعتماد على الخبرات الوطنية الكفوءة في إجراء الصيانات.

وأكدت الوزارة خلال بيان لها (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أنها سجلت إنتاج نحو ٨٣ مليون كيلو واط ساعي خلال ٢٠١٨، ما انعكس إيجاباً على عودة دوران العجلة الاقتصادية في جميع المجالات. وأرجع البيان التحسن في إنتاج الطاقة إلى الاستمرار في تنفيذ مشاريع التوليد والنقل والتوزيع، بالتوازي مع تحرير عدد من المنشآت النفطية وحقول الغاز بفضل بطولات الجيش العربي السوري. وذكرت الوزارة أهم المشاريع المنجزة خلال العام الفائت، منها إعادة تأهيل المجموعة الغازية الأولى في دير علي باستطاعة ٣٥٠ ميغا واط مع مرحلها، بالإضافة إلى إعادة تأهيل المجموعة الغازية الأولى في محطة توليد التيم في دير الزور، وخط (جندير- تدمر- التيم) المغذي للمحافظة.

وفيما يتعلق بمشاريع الطاقات المتجددة المنفذة خلال عام ٢٠١٨، أشارت الوزارة إلى أنه تم تنفيذ مشروع محطة توليد الكسوة الكهروضوئية باستطاعة ١,٢٦ ميغا واط بتكلفة نحو مليار ليرة، توفر نحو ٥٠٠ طن فيول سنوياً بما يعادل ٩٠ مليون ليرة سنوياً، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشاريع عبر المركز الوطني لبحوث الطاقة، باستطاعة إجمالية مجموع ٧٧٠ كيلو واط وتكلفة ٣٨٤ مليون ليرة، بلغت الإنتاجية السنوية لها ١,٢٣ مليون كيلو واط ساعي، ويوفر سنوي ٨١ مليون ليرة، بالترافق مع استمرار حملات مكافحة الاسترجار غير المشروع، حيث قامت الوزارة بحملات لمكافحة السرقات وتم تنظيم نحو ٣٠ ألف ضبط.

وعلى صعيد نقل الكهرباء، قامت المؤسسة العامة لنقل الكهرباء بتنفيذ عدد من مشاريع خطوط النقل ومحطات التحويل، وتوسيع استطاعة بعض محطات التحويل القائمة بالمعالجة الاختناقات في الشبكة وتخفيف الأحمال، بالإضافة لأعمال تأهيل شبكات النقل، منها محطات ٦٦/٢٣٠ كيلو فولت حيث تم تنفيذ محطة تحويل جامعة البعث، توسيع محطة تحويل البابيني، واستبدال محولات في محطة تحويل حماة٢. وفيما يتعلق بأهم الأعمال المنجزة خلال عام ٢٠١٨

بحسب البيان، فقد تم تأهيل محطة تحويل سقيا وتنفيذ خطين ٢٠ كيلو فولت تغذية بلدات الغوطة الشرقية في ريف دمشق، وتنفيذ خط ٦٦ كيلو فولت (باب شرقي - سقيا)، وإعادة التغذية الكهربائية لعدد من البلدات والقرى المحررة وترتيب مراكز التحويل في ٢٢ منطقة، بالإضافة إلى نقل محطة تحويل نقالة إلى بيبلا، واستكمال العمل في تأهيل الشبكة الكهربائية في مناطق مضايا والزبداني وبلوران.

أما في محافظة حلب، يوجد عرض قيد الدراسة لإعادة تأهيل مجموعات حلب البخارية مع شركة IPRC الإيرانية، وتم الإعلان عن إعادة تأهيل مجموعات التوليد الخمس في محطة حلب الحرارية والإعلان عن تنفيذ محطة توليد جديدة باستطاعة ٣٠٠ ميغا واط أيضاً، ومن المخطط خلال العام ٢٠١٩ تأهيل ٧ محطات تحويل (٢٣٠ و٦٦) بقيمة ٢٢ مليار ليرة.

وعملت الوزارة على تأهيل الشبكة الكهربائية لأحياء ٢٦ منطقة في حلب و٣ مراكز في الريف، وتأهيل نحو ٨٤٠ مركز تحويل عاماً وخصوصاً. وتدمير ١٠٠٠ وحدة في دير الزور، تم تأمين التغذية بخط (جندير - تدمر) (التيم) بتكلفة ٧ مليارات وتم إعادة تأهيل محطة تحويل التيم ومحطتي تحويل الطلائع والإذاعة وخطوط (التيم- الطلائع) (و الطلائع - الإذاعة)

(والتيم - الميادين) وخط الشميطية. كما تم تأهيل نحو ١٠٤,٥ كم خطوط ٢٠ كيلوفولت ووضعها بالخدمة، ويوجد حالياً نحو ٦١ كم قيد التنفيذ، وتم تنفيذ نحو ١١٤ كم خطوط ٠,٤ كيلو فولت واستبدال نحو ٧٥ كم شبكات ٠,٤ كيلو فولت وصيانتها، وتم تأهيل وتجهيز ١٩٤ مركز تحويل عاماً و٩٦ مركز تحويل خاصاً باستطاعات مختلفة. أما في حمص، فقد تم تأهيل خط (حماة- الزارة) وخط (جندير - حماة)، ويتم تأهيل خط (جندير - حماة٢)، كما يتم حالياً إعادة تأهيل محطة تحويل القريتين مع خط (حسبان- القريتين) ومحطة تحويل التفوير والشرقية والخطوط المغذية لها، ويتم العمل على وضع محطة تحويل نقالة في الرستن، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من هذه الأعمال خلال الأيام القليلة القادمة.

وفي درعا، بلغ عدد البلدات والأحياء التي تم إعادة التيار الكهربائي إليها في محافظة درعا ٦٤ حياً وبلدة وتم إصلاح ٤٩ محولة وتم تركيب ٨٥ محولة جديدة ووضعها بالخدمة، أما في محافظة القنيطرة، فقد بلغ عدد القرى والتجمعات السكنية المنارة ٣٠ قرية وتجمعا والعمل جار في ٤ قرى أخرى، وتم إعادة تأهيل ٦٥ مركز تحويل، ويوجد عدد من مراكز التحويل قيد التجهيز تمهيداً لوضعها في الخدمة.

في جولاتها على الأسواق لم ترصد أي حالات احتكارية

«المنافسة ومنع الاحتكار»: الأسعار مالت إلى الارتفاع نتيجة سعر الصرف

انخفاض أسعار الفروج بسبب التهريب.. ونقص الغاز بسبب نقص المادة الخام

راما محمد

كشفت الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار في تقريرها عن واقع الأسواق السورية من خلال جولاتها في المحافظات عن انخفاض واضح بالطلب على أغلب المواد نتيجة تدني الدخل والقدرة الشرائية من جهة والتركيز على إعادة الترميم في المناطق المحررة من جهة أخرى. وبين التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن الأسعار مالت إلى الارتفاع نتيجة تطور أسعار صرف الليرة السورية مقابل القطع الأجنبي، لافتاً إلى أن ارتفاع السعر كان واضحاً مادة الدقيق بسبب ارتفاع أسعار القمح عالمياً، وكذلك مادة البيض لانخفاض الكميات المعروضة مقارنة بالطلب مع زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار المواد العلفية بسبب تأثرها بأسعار الصرف إضافة إلى برودة الطقس التي تلزم بالتدفئة. هذا واستنتج التقرير مادة الفروج لكون أسعارها انخفضت بسبب زيادة العرض نتيجة الإنتاج الكبير ودخول الفروج المهرب، مبيناً أن جميع المواد متوافرة بأنواع وعلامات تجارية ومناشئ متعددة تغطي الطلب، باستثناء مادة الغاز إذ هناك نقص واضح بالعرض، لا يلي الطلب الذي يزداد.

وأكد التقرير عدم رصد أي مؤشر عن حالات مخلة بالمنافسة وقانونها، مبيناً أن المنافسة نشطة في كل المواد باستثناء مادة الغاز لكونها محددة السعر وغير خاضعة للمنافسة. وفي تفاصيل الجولات في مدينة دمشق، بين التقرير أن مادة السكر متوافرة بأنواع وعلامات تجارية ومصادر متنوعة وتأمينها يكون من عدد من المستوردين إضافة إلى الإنتاج المحلي، ويتراوح سعر مبيع الكيس من وزن ٥٠ كغ بين ١١٠٠٠ و١١٠٠٠ ليرة، أما مادة الأرز فهي متوافرة بأنواع وعلامات تجارية متعددة ومصادر متنوعة وتؤمن عن طريق الاستيراد ويتراوح سعر كغ

بالجملة بين ٢٨٠ و٥٣٠ ليرة. وبخصوص مادة الطحين فهي متوافرة بأنواع متعددة إلا أن سعرها ارتفع بشكل ملحوظ لارتفاع أسعار القمح عالمياً، ويتراوح سعر كغ منها بين ٢١٠ و٢٨٠ ليرة، أما الزيوت والسمون فهي متوافرة بأنواع وأحجام وعلامات تجارية مختلفة معظمها صناعة وطنية، ويتراوح سعر كغ من السمعة النباتية بين ٥١٨ و١٥٥٠ ليرة أما السمعة الحيوانية فيتراوح بين ٣٤٠٠ و٧٩٠٠ ليرة، ويتراوح سعر تنكة زيت الزيتون وزن ١٦ لترأ بين ٢٤ ألفا و٢٧ ألف ليرة. وعما يتعلق بمادة اللحوم فهي متوافرة عن طريق مسلخ

الزبلطاني الذي يزود أسواق دمشق بها، ويتراوح سعر كغ من لحم الغنم الهيرة بين ٥٠٠٠ و٥٢٠٠ ليرة، بينما لحم العجل بين ٣٨٠٠ و٤٠٠٠ ليرة، أما مادة الفروج فهي متوافرة بكثرة واتجهت أسعارها نحو الانخفاض إذ تراوحت بين ٨٠٠ و٨٥٠ للفروج المذبوح والمتنطف، على حين اتجهت أسعار مادة البيض المائدة نحو الارتفاع لانخفاض عرض المادة في دمشق نتيجة إرسالها للمحافظات الأخرى كالبانقبة لارتفاع أسعارها هناك، إلى جانب ارتفاع أسعار العلف لانخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وتراوح سعر مبيع الصحن بين ١١٩٠ و٢٥٠٠ ليرة لوزن أكثر من ١٩٠٠ غ.



السكان في الريف وغياب الكهرباء في الأحياء الشرقية إزداد الطلب على المادة ليصل إلى ٥٠٠٠ أسطوانة يومياً، على حين إن الإنتاج يصل إلى ٤٠٠٠ أسطوانة منزلية منها ٣٠٠ للاستعمال الصناعي يومياً، من ثم المخصص أقل من ربع الكمية الواجب توافرها. وأوضح التقرير أن نقص مادة الغاز يعود إلى نقص المادة الخام إذ يؤمن ٨٠ بالمئة منها استيراداً، كذلك زيادة الطلب عليها في فصل الشتاء بداعي التدفئة، فضلاً عن توقف مصفاة بانباس عن العمل، مؤكداً عدم ملاحظة أي حالة حبس أو احتكار للمادة. وعما يتعلق بأسواق مدينتي حمص وحماة، بين التقرير أن مادة السكر متوافرة بكثرة وبأنواع وعلامات تجارية مختلفة ويتراوح سعر الكيس وزن ٥٠ كغ بين ١٠٥٨٠ و١١٠٠٠ ليرة في حماة، على حين يتراوح سعره بين ١٠٨٠٠ و١١٠٠٠ ليرة في حمص، أما مادة الطحين فهي أيضاً متوافرة ويتراوح سعر الكيس وزن ٥٠ كغ بين ١١٠٠٠ و١٢١٠٠ ليرة في حماة وفي حمص بين ١١٧٠٠ و١٢٠٠٠ ليرة مع ملاحظة ارتفاع تكاليف النقل من حلب إلى حمص ما انعكس على ارتفاع سعر المادة.

مقترحات

واقترح التقرير زيادة الرواتب والأجور والعمل على استقرار سعر صرف الدولار ومنع دخول البضائع المهربة وتفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي ودور السورية للتجارة من ناحية الجودة والسعر، إضافة إلى تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعات الغذائية وتشجيع زيادة عدد المستوردين في السوق السورية، فضلاً عن تشجيع المنشآت المتوقفة عن العمل خلال فترة الحرب للإفلاع مجدداً من خلال عدم تكليفهم ضريبياً عن فترة التوقف عن العمل، وتوفير مخزون احتياطي دائم من مادة الغاز وخاصة قبل الدخول في فصل الشتاء.

الغاز أقل من ربع الاحتياج

وعما يتعلق بأسواق مدينة حلب، فمادة السكر متوافرة من مصادر عدة وأنواع وعلامات تجارية مختلفة وكذلك مادة الأرز ويتراوح سعر كيس السكر وزن ٥٠ كغ بين ١٠٨٥٠ و١١١٠٠ ليرة، على حين يتراوح سعر كيس الأرز وزن ٢٥ كغ بين ٧١٠٠ و٧٣٠٠ ليرة. وبخصوص مادة الغاز في المدينة، بين التقرير أن مخصصات المحافظة من المادة تقرب من ٢٥ ألف أسطوانة غاز منزلية و١١٠٠ صناعية، وفي ظل تزايد